

Ways To Accelerate the Application of Electronic Tax Accounting

Fahd Abdul Aziz Muhammad Al-Mahmoud

wamohammad460@yahoo.com



Issn print: 2710-3005. **Issn online:** 2706 – 8455, **Impact Factor:** 1.223, **Orcid:** 000-0003-4452-9929, pp 30-46.

Abstract: The current study aimed to identify ways to accelerate the application of electronic tax accounting from the point of view of accountants working in the Iraqi General Tax Authority. To achieve the goal of the study, the student researcher used a questionnaire tool that he applied using the descriptive analytical approach to the study sample, which consisted of (170) accountants working in the authority. The Iraqi tax authorities were selected by a simple random method. The results of the study concluded that (legislation and law, tax administration, tax community) are ways to accelerate the application of electronic tax accounting, as they played a highly effective role in accelerating the application of electronic tax accounting in the Iraqi General Tax Authority.

Keywords: Electronic tax accounting, Iraqi General Tax Authority.

سبل تسريع تطبيق المحاسبة الضريبية الإلكترونية

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني من وجه نظر المحاسبين العاملين في الهيئة العامة للضرائب العراقية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الطالب الباحث أداة الاستبانة التي طبقها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة الدراسة التي تكونت من (170) محاسب يعملون في الهيئة العامة للضرائب العراقية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن كل من (التشريعات والقانون، الإدارة الضريبية، المجتمع الضريبي) تُعد من سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني حيث جاءت ذات دور فعال بدرجة مرتفعة في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية.

الكلمات المفتاحية: التحاسب الضريبي الإلكتروني، الهيئة العامة للضرائب العراقية.

تمهيد

يمكن الاستغناء عنه ولا بد من إيجاد منظومة تحاسبه ضريبية تتوافق معه.

كما وأشار الي التحديات التي خلفتها كبر حجم المعلومات والبيانات التي تتعامل معها مؤسسات الضريبة الأمر الذي يجعل من الصعب معالجة هذا الكم الهائل من المعلومات والتعامل معها والتحقق من صحتها، إذ أن تعدد مصادر الدخل للمكلفين وزيادة حجم بياناتهم ومعلوماتهم يزيد الأمر تعقيد. الأمر الذي استدعى تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وضمن هذا السياق أشار (نزيهة و عاشور، 2022) الي أن تطبيق نظام التحاسب الإلكتروني جاء تلبية لاحتياجات الحكومة الإلكترونية وتحقيق تطلعاتها المستقبلية بزيادة الإيرادات الضريبية وضبط عملها بكل فعالية وكفاءة وضمن إطار زمني محدد.

وفي ضوء كافة التحديات التي تواجه النظام الضريبي التقليدي القائم على البيانات والقوائم المحاسبية التي يقدمها الأفراد والمؤسسات المكلفين بدفع الضريبة كانخفاض جودة الخدمة، وارتفاع مخاطر الاحتيال والفساد، وعبء استخدام الورق والقرطاسية، أدركت الدول في جميع أنحاء العالم قيمة أنظمة التحاسب الضريبي الإلكتروني للتغلب على كافة التحديات التي واجهت نظام التحاسب الضريبي التقليدي، وتوجهت الأنظار نحو تطوير نظام الضرائب الذي دعا الدول لوضع التشريعات والقانون من جهة ومواكبة الأنظمة المحاسبية الضريبية العالمية التي تتلاءم والثورة التكنولوجية من جهة أخرى إيماناً منها بدور الضريبة وأهميتها إذ تعتبر الضرائب مصدر من مصادر زيادة

تعد الضريبة إحدى الأدوات المالية الهامة التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها، إذ تمثل انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع التي تفرض عليه، وتُمثل إحدى المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة المالية العامة التي تستخدم في النفقات على الخدمات بهدف تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، على حد سواء (بوعلام، 2017).

وبالرغم من أنها تمثل الدعامة الرئيسة لدعم موازنة الدولة العامة من جهة وأساس للنفقات العمومية من جهة أخرى إذ تُشكل المصدر الرئيس في تسديد كافة نفقات الدولة إلا إنها أيضاً تعد من العمليات المحاسبية المعقدة التي واجهت العديد من التحديات ونذكر منها حالات التهرب الضريبي وانخفاض قيمة الحصيلة الضريبية وبالتالي انخفاض قيمة الإيرادات، الأمر الذي بدوره أدى الي قصور واضح في منظومة الضرائب على مستوى العالم برمته على وجه العموم وبالدول النامية على وجه الخصوص (توفيق و رابح، 2011).

وقد أشار (إبراهيم و ساسي، 2022) الي أن فرض الضرائب اليوم لم يعد يتسم بالسهولة التي كان يتسم بها من قبل إذ أن التشعب والتداخل في الأنشطة الاقتصادية وظهور التجارة الإلكترونية، وكذلك تعدد مصادر دخل الأفراد جعل من عملية التحاسب الضريبي أكثر تعقيداً لا سيما بعد ظهور التجارة الإلكترونية ذات النشاط التجاري المتنامي والمستمر الذي شكل مورد هام ومتنامي ومتزايد للدولة لا

(2014) الي أن التحول الرقمي والتكنولوجي بأنظمة التحاسب الضريبي اثبتت فعالية غير مسبوقه في تعزيز الامتثال الضريبي وكذلك في عملية التحصيل والتصدي للمعوقات والتحديات التي واجهت التحصيل الضريبي وفق الضريبة التقليدية.

كان لزاماً على إدارة الهيئة العامة للضرائب العراقية ممثلة في الحكومة العراقية العمل على تطوير وتحديث كافة السبل التي من شأنها تعزز تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني من تشريعات وقوانين، وكذلك بنية تحتية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها قطاع الضرائب العراقية على مر السنين والذي يعمل على تحديد مدى خضوع الممول للضريبة من عدمه وبالتالي يلحق ضرراً كبيراً بالخزينة العامة للدولة نتيجة فقد جزء كبير من هذه الإيرادات الإلكترونية، إلا أنه لم يوظف التحاسب الضريبي الإلكتروني إلا مؤخراً إذا ما تم مقارنتها مع الدول المتقدمة. وقد استدعت التحديات التي واجهت الهيئة العامة للضرائب العراقية مؤخراً، مواكبة النظام الضريبي العراقي للتطور الإلكتروني الهائل والمتنامي والغير مسبوق في الأنظمة المحاسبية العالمية على وجه العموم والمحاسبة الضريبية على وجه الخصوص من خلال تبني التحاسب الضريبي الإلكتروني (كاظم، 2020).

سؤال الدراسة: ما سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجه نظر المحاسبين العاملين في هيئة الضرائب العراقية؟

إيرادات الخزينة العامة التي توظف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين وتيرة نمو الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي (Hammouri & Abu-Shanab, 2019).

وإذ لم تكن دولة العراق بمعزل عن تلك التحديات تبنت الحكومة العراقية فكرة توظيف تكنولوجيا المعلومات منذ مطلع عام 2005 وأطلقت على تلك العملية مسمى الحكومة الإلكترونية القائمة على توظيف تكنولوجيا المعلومات في كافة مؤسسات الدولة العراقية وإعادة بناء البنية التحتية لمؤسسات الدولة لتحويل كافة مهامها من الطريقة التقليدية الى الطريقة الإلكترونية القائمة على استخدام التقنيات الحديثة وأجهزة الحاسب إضافة الى شبكة الإنترنت عوضاً عن الطريقة التقليدية (نزيهة و عاشور، 2022).

وإذ تعتبر الهيئة العامة للضرائب احدى اهم مؤسسات الدولة العراقية لم تكن بمعزل عن التحديات التي واجهت الحكومة العراقية وكذلك كانت من أولى المؤسسات التي سعت الي توظيف تكنولوجيا المعلومات والتحول من النظام التقليدي الي النظام الإلكتروني من خلال تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني، إلا أن امر التحول الي نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني لم يكن من السهل، حيث واجهت عملية التحول الإلكتروني العديد من التحديات، كضخامة حجم البيانات التي تتعامل معها الهيئة الضريبية وحدثة النظام وعدم جاهزية البنية التحتية (حيدر مسير، 2022).

وحيث أشارت العديد من الدراسات والتجارب العالمية كدراسة (لعريوي و عبد الرزاق،

أهمية الدراسة

- ثانياً: المتغير التابع: التحاسب الضريبي الإلكتروني.

- ثالثاً: المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي، عدد سنوات الخبرة الإجمالية).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الضريبة: الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد والمؤسسات جبر للدولة من خلال احدى المؤسسات أو الهيئات التي تمثل الدولة، مساهمه منه في التكاليف والنفقات العامة للدولة من جهة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى دون أن يعود عليه أي منفعة شخصية. ويعرفها الباحث بالفريضة المالية المترتبة على الفرد والمؤسسة العراقية للدولة كنوع من المساهمة الجبرية في تكاليف النفقات العامة للدولة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدولة العراقية ويتم ذلك من خلال هيئة الضريبة العامة والتي تمثل احدى مؤسسات الدولة (ناجحة، 2020).

- التحاسب الضريبي الإلكتروني: توظيف التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة جميع العمليات الضريبية واستبدال الطريقة التقليدية المعتمدة على استخدام الأوراق لإنجاز العمليات الضريبية من خلال أرشفة جميع المعلومات والبيانات الضريبية وإدارتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاستغناء عن الشكل التقليدي، وكذلك تقديم كافة الخدمات للمكلفين وإدارة التحصيل الضريبي من خلال المواقع الإلكترونية الرسمية دون حاجة المكلفين

نبتت أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله والتمثل في التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية: سبُل تسريع تطبيقه من وجه نظر محاسبين الهيئة حيث يُعد التحاسب الضريبي الإلكتروني احدى اهم الأنظمة المحاسبية الذي يجمع بين كل من النظام المالي والمحاسبي وكذلك الرقابي الأمر الذي يزيد من أهميته من جهة ويجعله أكثر تعقيداً من جهة أخرى. كما انه من المتوقع أن تضيف هذه الدراسة تصوراً واضحاً حول التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من جهة وسبُل تسريع تطبيقه من جهة أخرى وقد تكون هذه الدراسة وسيلة لتقديم نموذجاً للهيئة العامة للضرائب العراقية حول تصورات أفراد عينة الدراسة لسبُل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني.

أهداف الدراسة

- التعرف على سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجه نظر المحاسبين العاملين في هيئة الضرائب العراقية.

متغيرات الدراسة

تناولت الدراسة الحالية المتغيرات التالية:

- أولاً: المتغير المستقل: سبُل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني (الإدارة الضريبية، المجتمع الضريبي، التشريعات والقانون).

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية: سبُل تسريع تطبيقه من وجه نظر محاسبين الهيئة
- الحدود المكانية: الهيئة العامة للضرائب العراقية.
- الحدود البشرية: المحاسبين في الهيئة العامة للضرائب العراقية.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة ضمن الفترة الزمنية 2022-2023.

الضريبة مفهومها وخصائصها وأهميتها

بالرغم من تعدد الدراسات التي تطرقت لمفهوم الضريبة، إلا أن أغلب الدراسات اتفقت على أن الضريبة تمثل فريضة مالية تفرضها الدولة من خلال مؤسسة متخصصة على الأفراد والمؤسسات بصورة ملزمة بهدف المساهمة في في تغطية الأعباء والنفقات العامة وكذلك تحقيق التنمية المستدامة. (إبراهيم و ساسي، 2022). ويكمن مفهوم الضريبة في استقطاع مبلغ من المال من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها بصورة جبرية على كافة موارد المؤسسات الاقتصادية الفردية والجماعية. بينما يعرف (روبيح، 2022) الضريبة بمبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأفراد والشركات بهدف تمويل نفقات الدولة في قطاع الخدمات العامة كقطاع العام والبنية التحتية وكافة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لكافة الأفراد. وقد أشار (أحلام بودودو و ليلي لصفير، 2022) الي أن قيمة الضريبة

لمراجعة الدائرة (حميداتو وصالح، 2022).

- الهيئة العامة للضرائب العراقية: احدى مؤسسات الدولة العراقية وتعنى بجباية الضرائب من الأفراد والمؤسسات ومقرها بغداد ولها العديد من الفروع الموزعة في كافة أنحاء الدولة.
- محاسبين الهيئة: الموظفين الذين يعملون بهيئة الضرائب العراقية وضمن المسمى الوظيفي " محاسب " ضمن الفترة الزمنية المخصصة لتطبيق أداة الدراسة وفق بيانات دائرة الموارد البشرية في هيئة الضرائب العراقية.

مصادر المعلومات

اعتمد الباحث على المصادر والمراجع العلمية والدراسات السابقة، والأبحاث ورسائل الدكتوراة المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة في اختيار متغيرات الدراسة والتعبير عنها وكذلك في اختيار منهجية الدراسة وتطوير أدواتها (الاستبانة). وكذلك اعتمد الباحث على أداة الاستبانة والتي مثلت المصدر الأول للحصول على البيانات اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة لفقراتها. واتبع الباحث كافة خطوات البحث العلمي في تطوير أداة الدراسة وتحكيمها والتحقق من صدقها وثباتها قبل تطبيقها حيث تم التعبير عن ذلك وبشكل تفصيلي من خلال الفصل الثالث من الدراسة الحالية.

في احدى مؤسساتها وهي الجهة الوحيدة التي تملك الحق في إصدار القوانين الضريبية (نصير و مبروك، 2022).

كما تتصف تتصف الضريبة بأنها غير مسترجعة أي أن الدولة ليست ملزمة بإرجاع القيمة النقدية للضريبة للمكلفين حيث يدفعها المكلفون وبصورة نهائية ولا يتم استرجاعها وإن ثبت أن المكلف لم يستفد من خدمات الدولة ا وان الحكومة لم تقم بإنفاقها على الخدمات العامة. وأشار (نزيهة و عاشور، 2022) الي أنه لا يمكن فرض الضريبة أو التعديل عليها أو إيقافها إلا بموجب نص قانون، كما أن اغلب التشريعات القانونية جعلت أحكام الضريبة ملزمة لكل من الدولة والأفراد. بينما أشار (الجبار و عبيد، 2013) الي أن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمات معينة للمكلفين بدفع الضرائب بل إنها تستخدمها في أوجه الإنفاق العام وتحقيق المنافع العامة للمجتمع.

لا تقتصر أهداف الضريبة على الهدف المالي وحسب بل تطورت أهداف الضريبة الي أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وسياسية، حيث كانت الدول بالسابق تعتمد على الضريبة كإيراد مالي لنفقاتها ولكن اليوم أصبحت الضريبة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي توظفها الدولة لتحقيق مختلف أهدافها الاجتماعية والسياسية وكذلك الاقتصادية. ويكمن الهدف المالي للضريبة في تعزيز إيرادات الموازنة العامة وتوفير الموارد المالية النقدية اللازمة لتمويل استثمارات الحكومة وتمويل كافة الخدمات العامة. بينما يمكن التعبير عن الهدف الاقتصادي للضريبة من خلال الدور الفعال الذي تلعبه الضريبة في حل الأزمات الاقتصادية وعلاج الاختلال الاقتصادي

تختلف بالاعتماد على كل من مستوى الدخل والممتلكات التي يكتنيها الفرد داخل الدولة.

وقد أشار (توفيق و راجح، 2011) في كتابه بعنوان الإصلاح الضريبي الي أن مفهوم الضريبة يقوم على مجموعة من الأركان تتمثل في أن الضريبة ملزمة وليست اختيارية، كما أن الجهة المسؤولة عن تحديد مقدارها هي الدولة وليس الفرد وكذلك إن الضريبة تقدم من قبل الفرد دون انتظار مقابل وأخيرا يعد الركن الرئيس لجباية الضريبة إن الغرض منها يكمن في تحقيق أهداف المجتمع تحقيق التنمية المستدامة. ولم يكن مفهوم الضريبة بمعزل عن التغيرات العالمية التي طرأت على النظام الاقتصادي حيث شهد مفهوم الضريبة تطوراً ملحوظاً على مر العصور بدءاً من الضريبة العينية وصولاً للضريبة النقدية. حيث عرف (حميداتو و صالح، 2022) الضريبة بأنها اقتطاع نقدي تفرضه الدولة على الأفراد والمؤسسات وفقاً لقدراتهم التساهمية بدون مقابل بقصد تغطية نفقات الدولة، فيما عرفها أداء نقدي تفرضه الدولة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل.

وتتميز الضريبة في العصر الحديث بالصفة النقدية إذ تحقق الضريبة بصفتها النقدية عدالة أكبر للمكلفين إضافة الي سهولة فرض الرقابة على حصيلة الضرائب النقدية. كما تميزت الضريبة بأنها ذات طبيعة إجبارية إذ يتم فرضها من قبل الحكومة والمكلف ليس مخير بدفعها إنما يتم دفعها بقوة القانون وفي حال التخلف عن موعد الدفع يعرض المكلف نفسه للمساءلة القانونية والغرامات الجزائية. وبما إن الإيجار في استحقاق الضريبة مستند الي قانون فمعنى ذلك أن كل اقتطاع ضريبي يتم فرضه من خلال نص قانون وان الدولة متمثلة

دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل الدولة.

- إعادة توزيع الدخل: حيث يرى خبراء الضرائب أنّ إعادة توزيع الدخل بسبب الضرائب تتم بطريقتين؛ إما أنّ الضرائب تجبر الأفراد على العمل بجدية أكبر لكسب المزيد من المال لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم، أو أن يتم فرض الضرائب بشكل تدريجيّ بحيث تدفع الطبقة الغنيّة أكثر بينما تدفع الطبقة الفقيرة أقل.

- المساعدة في الاتفاقيات التجارية بين البلدان: حيث يمكن للنظام الضريبيّ أن يساعد في تحقيق اتفاقيات ثنائية بين البلدان، وقد تشمل هذه الاتفاقيات تخفيض الضريبة على السلع المتبادلة بين الدول وتوفير امتيازات تشجّع على التجارة بينهم.

- الاستخدام في إدارة اقتصاد البلد: حيث تعد الضرائب إحدى أقوى الأدوات لإدارة اقتصاد البلد، فقد تُستخدم لتجنب إغراق البلد بالبضائع الخطرة، أو لمنع استهلاك السلع التي تريد الحكومة منع مواطنيها من استهلاكها، وهكذا يمكن أن تدير الحكومة اقتصادها من أجل تحسين حياة الأفراد.

التحاسب الضريبي الإلكتروني

عرف (مشكور، الكرعوي، والبعا، 2014) التحاسب الضريبي بالمحاسبة التي تركز على البيانات الضريبية وليس على البيانات المالية وهذا ما يميزها عن لمحاسبة المالية إذ تعني

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على التوازنات الاقتصادية (نصير و مبروك، 2022).

ومن جهة أخرى تعمل الضريبة على تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية كمحاولة التقليل مكن حجم التفاوت بين الدخل وتخفيف الضريبة وإعفاء بعض الاستثمارات من الضريبة بهدف تحقيق الخدمات الاجتماعية كخدمات المسكن لعامة الشعب، وقد لخص (محمد و مختار، 2019) الفوائد التي تعود على الدولة جراء فرض قانون الضريبة فيما مجموعة من الفوائد نذكرها على النحو الآتي:

- توليد الإيرادات للحكومة: وهذا الهدف الأكثر أهمية لفرض الضريبة في الدولة، فنتائج تحصيل الضرائب المختلفة من الأفراد والشركات والسلع هو مبلغ مالي مقطوع تحتاجه الحكومة لتحقيق أغراضها وتمويل نفقاتها، ويتوقع دافعو الضرائب مقابل ما يدفعونه توفير بنية تحتية اجتماعية تشمل بناء المدارس والمستشفيات وإنشاء الطرق والجسور وغيرها.

- تحقيق التنمية الاقتصادية: حيث تعد الضريبة أداة مفيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلد ما، من خلال أن تمنح الحكومة امتيازات ضريبية للشركات الناشئة من دفع الضرائب إلى أن تتوسع وتبدأ في جني مبالغ معقولة من الأرباح، وستكون الشركة بعد ذلك قادرة على استخدام هذا الدخل الإضافي للنمو والتوسع مما يساهم في

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون أكثر شفافية ولتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات. حيث شكل النظام المحاسبي الضريبي التقليدي المستخدم تحدي رئيس في التمكن من فرض الضرائب الإلكترونية إذ يقوم النظام الضريبي في أغلب الدول على استخدام الأوراق وتعقب الجباية الضريبية من خلال الفواتير الأمر الذي شكل تحدي كبير أمام الهيئات الضريبية لا سيما في عصر التكنولوجيا من مواكبة التطورات الهائلة (حميداتو و صالح، 2022).

الأمر الذي دفع النظام المحاسبي الضريبي للانتقال الكلي من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني وبالتالي ظهور مفهوم التحاسب الضريبي الإلكتروني. والذي يُعنى بتحويل كافة عناصر النظام الضريبي التقليدي والتي تختص بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي والمتضمنة للسياسة الضريبية من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني وكذلك تتبع تطبيقها على أرض الواقع من خلال الأنظمة الإلكترونية (الحواس و بوعلام، 2017).

وحيث ازدادت شعبية الإنترنت وتطبيقات التكنولوجيا المرتبطة به لدى منظمات الأعمال والمؤسسات العامة عملت الحكومات في جميع أنحاء العالم على زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين تقديم الخدمات ونشر المعلومات للجمهور، لجأت الإدارات إلى تطبيق نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني تلبية لظهور تقنية المعلومات لتحسين مستوى تنفيذ أحكام التشريعات الضريبية وتطبيقها على أرض الواقع وسرعة التحقق من تطبيقها (روبيح، 2022).

الأخرى بالقوائم والبيانات المالية للأفراد والمؤسسات على حد سواء بينما يعنى التحاسب الضريبي بالمعلومات والبيانات الضريبية لكل من الأفراد والمؤسسات.

بينما أشار كل من (محمد و مختار، 2019) في كتابهم " المحاسبة الضريبية - النظرية والتطبيق) إلى أن التحاسب الضريبي يعد نظام محاسبي ومكون رئيس من مكونات النظام الضريبي لأي دولة ويعنى بشكل رئيس في تطبيق التشريعات الضريبية الصادرة عن دستور وأحكام الدولة وتطبيقها في الواقع ومتابعة انعكاساتها على كافة مناحي ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبما يتوافق مع التشريعات الأساسية. فيما يرى الباحث أن التحاسب الضريبي أحد عناصر النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ أحكام التشريعات الضريبية والسعي لتجسيدها على أرض الواقع.

فيما عرفت (صفاء، 2012) نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني بنظام قانوني قائم على تشريعات ونصوص قانونية وكذلك إدارية ومحاسبية شاملة تترجم كطافة مفاهيم ومضامين السياسة الضريبية للتحقق من وصول كافة الإيرادات الضريبية إلى خزينة الدولة حيث تبدأ عملية التحاسب الضريبي الإلكتروني من عملية الحصر الضريبي وتنتهي بعملية التحصيل الضريبي التي تتم من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في كافة مراحلها ويعتمد تحديد كفاءة نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني على جاهزية البنية التحتية المادية والبشرية

وتبنت السلطات الحكومية الثورة الرقمية واستفادت من المساهمات الجديدة

الضريبي الإلكتروني حاسمة لأنها تستند الى تشريعات ونصوص قانونية.

وتعتبر الضريبة المصدر الرئيسي للدخل العام في العراق، حيث تدعم النفقات اللازمة للقطاعات الصحية والاجتماعية والتعليمية. وتأتي الإيرادات الضريبية من الضرائب المحصلة من الأفراد والشركات كأحد الآثار الاقتصادية الرئيسية لتطبيقات الحكومة الإلكترونية هو النمو في الإيرادات الضريبية (التحصيل). ويعد نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني أحد تطبيقات الحكومة الإلكترونية التي تساعد الحكومة في الحد من الفساد، وضمان الشفافية والمساءلة، من تطبيق أحكام التشريع الضريبي العراقي كما هو منصوص عليها في التشريعات العراقية (توفيق و راجح، 2011).

أشار (عطية و محمود، 2022) الي أن التحاسب الضريبي الإلكتروني ساهم في تسهيل مهمة هيئة الضرائب العامة في الكشف عن التغيرات التي تحدث على مستويات الدخل للأفراد والمؤسسات من خلال الإقرارات الضريبية الإلكترونية الصادرة عن برامج محاسبية ضريبية مرتبطة من خلال شبكة الإنترنت مع كافة المؤسسات الفردية والجماعية وكذلك كافة مؤسسات الدولة في ماليزيا.

فيما أشار (إبراهيم و ساسي، 2022) الي أن التحاسب الضريبي الإلكتروني ساعد جمهورية مصر العربية في اتخاذ القرارات الصائبة لا سيما فيما يختص التخطيط الضريبي من جهة ومحاولة تقليل نسبة الخطأ في القرارات التخطيطية الغير دقيقة من خلال الاعتماد على نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني.

ويعتبر نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني من الأنظمة الهامة التي تمكن المكلفين من الاطلاع على التشريعات الضريبية وتمكن الهيئة العامة للضرائب من التحقق من تنفيذ أحكام التشريع الضريبي وبما يتوافق مع نص القانون، لذا عملت هيئات الضريبة العامة جنبًا إلى جنب مع حكوماتهم بجد للتوصل إلى أنظمة التحاسب الضريبي الإلكتروني لتسهيل إدارة الضرائب.

حيث أثبتت الدراسات كدراسة (المجدوب و احمد، 2022) إن أنظمة التحاسب الضريبي الإلكتروني لا تقتصر على مساعدة الحكومة في تنفيذ أحكام التشريع الضريبي فحسب، بل أيضًا يوفر طريقة أكثر سهولة للتواصل مع الكيانات الخارجية مثل المواطنين والشركات والتحقق من تطبيق أحكام التشريع الضريبي على أرض الواقع.

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني يتطلب حكومة إلكترونية وهي الحكومة التي تحفز على استخدام التطبيقات التكنولوجية القائمة على الويب من أجل تعزيز الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية وتقديمها بكفاءة.

وهنا يرى الباحث إن السلطات العامة في جميع أنحاء العالم تعتمد الأنظمة الحكومية الإلكترونية على نطاق واسع. الأمر الذي يدل على زيادة التفاعلات بين المواطنين والحكومات من خلال خدمات الحكومة الإلكترونية. وتعد المشاركة النشطة للحكومة وكذلك المواطنين عاملا مهما لنجاح أنظمة الضرائب الإلكترونية ولا سيما نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني. إذ تعد أنظمة التحاسب

تحصيل الإيرادات أما في نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني فقد أوكلت هذه المهمة الي برامج الضريبة الإلكترونية المصممة بشكل يسهل التقدير الذاتي والالتزام الطوعي للمكلفين بدفع الضرائب. ويلتزم نظام التحاسب الضريبي الإلكتروني بإبلاغ المكلفين بالدخل المقدر ومقدار الضريبة المترتبة عليه.

- ثالثاً: بعد التحصيل الضريبي الإلكتروني: يتمثل بعد التحصيل الضريبي بتأمين كافة الإيرادات الضريبية المترتبة على المكلفين للدولة ويعد التحصيل الضريبي الإجراء الأهم في النظام التحاسب الضريبي الإلكتروني ومن الممكن قياس فاعلية إجراء التحصيل الضريبي من خلال تحديد عدد المكلفين بدفع الضرائب الذين لم يقوموا بعملية الامتثال الضريبي و تسديد الضريبة المترتبة عليهم للدولة الأمر الذي يترتب عليه إجراء التصليحات الإدارية والتكنولوجية اللازمة لنظام التحاسب الضريبي الإلكتروني إذ انه من المتوقع أن يكون هذا الخلل ناجم عن ضعف في النظام.

أنواع التحاسب الضريبي الإلكتروني

لا تقتصر الأنظمة الضريبية الإلكترونية على نوع واحد من الضرائب وإنما للضرائب أشكال وصور متعددة تختلف باختلاف الدولة والوضع الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي، وتعد الدولة هي الجهة المسؤولة عن اختيار النظام الضريبي ورسم السياسة

كما وساعد التحاسب الضريبي الإلكتروني الهيئة العامة للضرائب في جمهورية مصر العربية في تقدير الضرائب المستحقة للعام الحالي من جهة وتوقع الضريبة المستحقة للعام المقبل الأمر الذي يساعد بدوره الهيئة العامة للضرائب في اتخاذ القرارات الضريبية المتعلقة بحساب إجمالي المصروفات لضريبة الدخل خلال مدة زمنية معينة من جهة وإنشاء الأصول الضريبية التي تمكن الدولة من استرداد الضرائب من الأفراد والمؤسسات سواء أكانت المستحقة للسنة الحالية أو للسنوات القادمة. (سيد و عبد الله، 2022).

أبعاد التحاسب الضريبي الإلكتروني

بالرغم من تفاوت آراء المختصين والباحثين في تحديد أبعاد التحاسب الضريبي الإلكتروني إلا أن اغلب الدراسات كدراسة (ولهي و بوعلام، 2017)، ودراسة (الحواس و بوعلام، 2017) اتفقت على حصر أبعاد التحاسب الضريبي الإلكتروني في كل من الأبعاد التالية:

- أولاً: بعد الحصر الضريبي الإلكتروني: يرتكز بعد الحصر الضريبي على تحديد المجتمع الضريبي أي المكلفين بدفع الضريبة وتهد هذه المهمة من المهمات الرئيسة والهامة لنظام التحاسب الضريبي الإلكتروني وتلتي تمثل الأساس الذي تقوم عليه أبعاد التحاسب الضريبي الإلكتروني كافة.

- ثانياً: بعد التقدير الضريبي الإلكتروني: يتمثل بعد التقدير الضريبي بتقدير المسؤولية القانونية الضريبية حيث تقع مسؤولية أعمال التقدير في نظام التحاسب الضريبي التقليدي على عاتق موظفين مهنيين يعملون في قسم

- التحاسب الضريبي الإلكتروني للأعمال:
التحاسب الضريبي للأعمال احدى أنواع التحاسب الضريبي الذي يعنى بمؤسسات الأعمال بكافة أشكالها وصفتها التسجيلية، وقد سهل توظيف التكنولوجيا التعقيد الذي واجه النظام التقليدي بسبب حجم المعلومات العائل وعدم مقدرة النظام التقليدي على تتبع الكم الهائل من مؤسسات الأعمال والشركات.

- التحاسب الضريبي الإلكتروني لمنظمة معفاة من الضرائب: يعنى التحاسب الضريبي من خلال الهيئة العامة للضريبة بالمؤسسات المعفاة من الضريبة إذ تعفى مجموعة من المؤسسات من الضريبة تبعاً للتشريعات والقوانين الصادرة عن الدولة ومن خلال استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، حيث يتم ضم هذه المؤسسات لهيئة الضريبة وتتبع كافة المعلومات المرتبطة بالأموال الواردة والصادرة عن هذه المؤسسات والمنظمات وكيفية استخدام هذه الأموال أي كيفية إنفاقها بشكل الكتروني تلقائي.

صعوبات تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني

أشار (إبراهيم و ساسي، 2022) الي إن احدى اهم المشكلات التي تواجه تطبيق الضريبة الإلكترونية تكمن في مشكلة الحصر الضريبي لا سيما في التجارة الإلكترونية وتتمثل في عدم المقدرة على حصر السلع والخدمات المتداولة

الضريبية (المجدوب و احمد، 2022). حيث تتعدد أنواع التحاسب الضريبي تبعاً للجهة التي تتعامل معها إذ تتعامل مع كل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والكبيرة والفردية والمساهمة وكذلك المؤسسات متعددة الجنسيات وبالرغم من اختلاف الجهات التي تتعامل معها الضريبة إلا إنها في كل الحالات تسعى لتلبيه متطلبات وتوقعات قانون الضرائب الموضوع وفق تشريعات الدولة (نزيهة و عاشور، 2022).

وقد قسم (الحواس و بوعلام، 2017) أنواع التحاسب الضريبي على وجه العموم على النحو الآتي:

- التحاسب الضريبي الإلكتروني للفرد:
يعد التحاسب الضريبي الإلكتروني للأفراد احدى أنواع التحاسب الضريبي الذي يعنى بالإقرار الضريبي السنوي للفرد وفقاً لمقدار دخل الفرد السنوي الذي يتم من خلال برمجيات الكترونية متخصصة، ويتم جباية الضرائب المستحقة على الأفراد من خلال تشريعات تضعها الدولة تقضي بفرض ضريبة على رواتب جميع الأفراد الموظفين بالقطاعين العام والخاص وتختلف قيمة الضريبة باختلاف قيمة الدخل السنوي للموظف. كما ويعتبر التحاسب الضريبي الفردي من ابسط أنواع التحاسب الضريبي إذ أن معلومات مصادر دخل الأفراد تعتبر محصورة ويمكن التوصل لها من قبل هيئة الضرائب العامة بالتالي من الممكن تتبع جميع الأموال الواردة والصادرة للأفراد وإخضاعها للقانون الضريبي.

المعلومات. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة تبني منهج متكامل وتدرجي نحو تطوير أنظمة شبكات الاتصالات والبنية التحتية لاستخدام الوسائل الإلكترونية لرقمته نظام الفحص الضريبي.

الدراسة الثانية: دراسة (Salameh, Fatafta, & Al Shawawreh, 2021) بعنوان "إمكانية تطبيق نظام المحاسبة الضريبية وفاعليته على التجارة الإلكترونية في الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق نظام المحاسبة الضريبية وفاعليته على التجارة الإلكترونية في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير استبيان وتوزيعه على مقيمي ضريبة الدخل والمبيعات المعتمدين ضمن العاصمة عمان وعددها (293) تقديراً، واعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة حيث تم توزيع (250) استبيان وتم استرجاع (205) استبيان. منها 82% من الاستبيانات الموزعة، واستبعد (3) استبيانات لعدم ملاءمتها، وبذلك بلغ عدد الاستبيانات الصالحة لأغراض التحليل الإحصائي (202) أي بنسبة (80.8%). استخدام الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). توصلت نتائج الدراسة إلى إمكانية تطبيق نظام المحاسبة الضريبية بأبعاده على التجارة الإلكترونية في الأردن، ووجود علاقة إيجابية بين دراسة المتغيرات. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطوير القوانين الضريبية الحالية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية لقوانين التجارة الإلكترونية العالمية، لرفع كفاءة الدخل ومقيمو ضريبة المبيعات من خلال دورات علمية وعملية لزيادة التعاون الدولي في مجال التجارة الإلكترونية

من خلال المتاجر الإلكترونية وديموميه تغيرها من جهة وطبيعة المتاجر الإلكترونية.

فيما أشار (الحواس و بوعلام، 2017) إلى أن عدم توفر بنية تحتية مناسبة لتطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني من أجهزة ومعدات يعد من المشكلات التي تواجه تطبيق الضريبة الإلكترونية في حين اعزى (نصير و مبروك، 2022) فشل تطبيق الضريبة الإلكترونية إلى عدم كفاءة الإداريين وتدني خبراتهم في استخدام استخدام التكنولوجيا وبرامج التحاسب الإلكتروني. كما تطرق (محمد و مختار، 2019) إلى مشكلة وصف قيمة الدخل من التجارة الإلكترونية وعدم ثبات معلومات المؤسسة وسهولة تغيرها.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة (نصير و مبروك، 2022) بعنوان "استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. هدفت هذه الدراسة إلى استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام أداة الاستبانة التي تم توزيعها على عينة عشوائية بلغت (111) موظفًا من مسؤولي ومأموري الفحص الضريبي والمراجعين والمدراء بمصلحة الضرائب المصرية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق منظومة الإقرارات الإلكترونية في ظل نظام الرقمنة يدعو إلى تغيير إستراتيجية العمل بالمصلحة بما يتماشى مع تكنولوجيا

الإلكترونية وكذلك صعوبة تطبيق الآليات المقترحة لإخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعديل التشريعات بما يتلاءم مع خصوصيات التجارة الإلكترونية وكذلك إقامة شبكة ربط بين هيئة الضريبة وكافة البنوك لرصد المعاملات التجارية الإلكترونية والتحويلات البنكية.

الدراسة الخامسة: دراسة (ابراهيم، 2016) بعنوان "مدخل مقترح لتطوير الفحص الضريبي بهدف تحسين جودة الأداء الضريبي والحد من التقديرات الشخصية. هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على مدخل مقترح لتطوير الفحص الضريبي بهدف تحسين جودة الأداء الضريبي والحد من التقديرات الشخصية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث كل من المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي. وتمثلت أداة الدراسة بقائمة استقصاء للتعرف على الضوابط التي تساعد على تطوير الفحص الضريبي. وتوصل البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها: أن وجود العديد من أوجه القصور في الفحص الضريبي في الواقع العلمي تؤدي إلى إحداث فجوة بين الممولين والإدارة الضريبية. وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة العمل على تنمية التأهيل العلمي والعملية للفاحص من خلال الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب المستمر.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتناول هذه الدراسة مجتمع جديد (هيئة العامة للضرائب العراقية)، وهو ما يميّزها عن

والاستفادة من خبرات المطورين البلدان في هذا المجال.

الدراسة الثالثة: دراسة (ناجحة، 2020) بعنوان "النظام الضريبي الإلكتروني الشامل- الواقع والتحديات". هدفت هذه الدراسة للتعرف على النظام الضريبي الإلكتروني الشامل ودراسة واقعه والتحديات التي تواجه تطبيقه. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أداة الدراسة الاستبانة علة عينة من العاملين في دائرة الضريبة الجزائية بلغ عددها (56) موظف وأثبتت نتائج الدراسة أن النظام يقدم الخدمات للمكلفين من خلال المنظومة الإلكترونية ودون مراجعتهم للدائرة وكذلك أثبتت النتائج أن النظام يحتاج الى تطوير لاستيعاب الكم الهائل من البيانات وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة تطوير النظام الضريبي الإلكتروني وبما يتوافق مع حجم البيانات.

الدراسة الرابعة: دراسة (الحواس و بوعلام، 2017) بعنوان "الضرائب على التجارة الإلكترونية - المشكلات وآليات الإخضاع". هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الضرائب وآلية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وكذلك التعرف على المشكلات وآليات الإخضاع افرض الضرائب الإلكترونية. ولتحقيق أهداف الدراسة، استعرض الباحث الإطار النظري السابق المتعلق بمفهوم الضريبة المفروضة على التجارة الإلكترونية من وجهة نظر الدراسات وموقف الدراسات من تطبيقها والمشكلات التي تواجهها وكذلك المعالجة الضريبية للمعاملات الإلكترونية. وتوصلت نتائج الدراسة الى عدم ملائمة النظم الضريبية التقليدية لخصوصيات التجارة

والتعبير عنها بالبيانات الوصفية والكمية وبما يجيب على أسئلة الدراسة من جهة ويختبر صحة فرضياتها من جهة أخرى.

مجتمع وعينة الدراسة

استهدف مجتمع الدراسة الحالية جميع المحاسبين العاملين في الهيئة العامة للضرائب والبالغ عددهم (250) تبعاً لبيانات شؤون العاملين في الهيئة العامة للضرائب العراقية للعام 2022-2023. وتكونت عينة الدراسة من (170) محاسب تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

أداة الدراسة

استخدم الباحث أداة الإستبانة لجمع البيانات وذلك لملائمتها لطبيعة الدراسة ولفحص مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة المختلفة أي سلم الاستجابة، اعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي حيث أُعطي لكل فقرة من الفقرات الواردة في الاستبانة خمس درجات من الموافقة من (1-5) (موافق بدرجة كبيرة جداً، موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة قليلة، موافق بدرجة قليلة جداً). على التوالي. أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة لتصحيح إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والحكم على المتوسط الحسابي لإجاباتهم قام الباحث بتحديد ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض).

صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بعرض أداة الدراسة على مجموعة

الدراسات السابقة، ما يمنح المجتمع الجديد فرصة الاستفادة من خلاصة وتوصيات الباحث التي سيكتبها بعد إنجازه الدراسة، مما يساعد المختصين في التعرف على سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية. وتتميز الدراسة الحالية بقياس درجة تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية بهدف التحقق من درجة التحاسب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب العراقية ومن ثم التعرف على سبل تسريع التطبيق فيما اكتفت الدراسات السابقة بالتعرف على سبل تطبيق التحاسب الضريبي.

كما تميزت الدراسة الحالية بدراسة دور كل من (القانون والتشريعات، المجتمع الضريبي، الإدارة الضريبية) في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني من وجهة نظر محاسبين الهيئة العامة للضرائب العراقية. واعتمد الباحث على دراسة (محمد و مختار، 2019) في تحديد متغيرات الدراسة وصياغة كل من تساؤلات وفروض الدراسة وتميزت عنها بدراسة سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني، وتوافقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باستخدام أداة الاستبانة حيث تم صياغة فقرات الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة.

منهج الدراسة

تُعتبر الدراسة الحالية من الدراسات التحليلية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف مشكلة الدراسة وصفاً دقيقاً ومن ثم استخدام أداة الدراسة لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها باستخدام المحللات الإحصائية المناسبة

نباخ الفا) لكافة أبعاد أداة الدراسة. أن قيم معامل الثبات كرونباخ الفا تراوحت بين (0.89 - 0.78) لكافة محاور وأبعاد أداة الدراسة الاستبانة، وحيث تشير هذه النتائج الي أن جميع قيم معامل الثبات جاءت إيجابية مرتفعة، ومقبولة لأغراض الدراسة والتطبيق حيث أشارت الدراسات السابقة الي أن نسبة قبول معامل الثبات للدراسات وتطبيقها يقدر بـ (0.70) وعليه تعد قيمة معامل الثبات مقبولة لأغراض إجراء الدراسة وتطبيق أدواتها على أفراد عينة الدراسة.

الإجابة على تساؤل الدراسة: ما سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجه نظر المحاسبين العاملين في هيئة الضرائب العراقية؟ للإجابة على التساؤل الرئيس الثاني أوجد الطالب الباحث المتوسطات الحسابية والرتب لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل بعد من أبعاد سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجه نظر المحاسبين العاملين في هيئة الضرائب العراقية.

أثبتت نتائج الدراسة إن إجابات أفراد عينة الدراسة على كافة فقرات دور التشريعات والقانون في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية وبمتوسطات حسابية مرتفعة تراوحت بين (3.93 - 3.81). كما جاءت جميع الفقرات ذات دور فعال بدرجة مرتفعة في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية. فيما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمساهمة التشريعات والقانون في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي

من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس العاملة في الجامعات الحكومية والبالغ عددهم (5) وذلك بعد أن تم تحكيمها من قبل المشرفة، قام الباحث بتعديل أداة الدراسة في ضوء آراء المحكمين وملاحظاتهم حذفاً، أو إضافة لتصبح أكثر توافقاً مع الأهداف التي وضعت من أجلها.

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات كل محور على حدا قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون بين فقرات المحور الواحد للتحقق من درجة انتماء كل فقرة من فقرات المحور للمحور ككل وهو ما يسمى بالاتساق الداخلي من خلال حساب مستوى الدلالة، ومعامل الارتباط، ودرجة الارتباط لكافة فقرات كل محور على حدا. وقد تم التعبير عن كل من معامل الارتباط ودرجة الارتباط من خلال ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: درجة ارتباط إيجابية ضعيفة (0 - 0.39).
- المستوى الثاني: درجة ارتباط إيجابية متوسطة (0.40 - 0.69).
- المستوى الثالث: درجة ارتباط إيجابية قوية (0.70 - 1.00).

أن مستوى الدلالة لكافة فقرات محور درجة تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية جاءت أقل من (0.05) كما يتضح انتماء كافة الفقرات حيث تراوحت درجة معامل الارتباط بين (إيجابية متوسطة - إيجابية قوية).

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) قام الباحث باحتساب معامل الثبات (كرو

جاء بعد المجتمع الضريبي في الرتبة الأخيرة كإحدى سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجهة نظر المحاسبين العاملين في الهيئة وبمتوسط حسابي بلغ (3.60) ودور فعال بدرجة متوسطة.

وكذلك جاء بعد الإدارة الضريبية في المرتبة الثانية التي توسطت بعدي التشريعات والقانون والمجتمع الضريبي وبمتوسط حسابي بلغ (3.84) ودور فعال بدرجة مرتفعة مما يدل على تقارب المتوسطات الحسابية حيث اعتبرت عينة الدراسة كافة الأبعاد ذات دور فعال تراوحت درجة فعاليته ما بين المرتفعة والمتوسطة في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية. وجاء المتوسط الحسابي الكلي لكافة أبعاد تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية (3.76) ودور فعال بدرجة مرتفعة.

النتائج

- أولاً: التشريعات والقانون، جاء بُعد التشريعات والقانون في المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي في سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجهة نظر المحاسبين العاملين في الهيئة وبمتوسط حسابي بلغ (3.86) ودور فعال بدرجة مرتفعة.

- ثانياً: المجتمع الضريبي، جاء بعد المجتمع الضريبي في الرتبة الأخيرة كإحدى سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجهة نظر

الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية (3.86) ودور فعال بدرجة مرتفعة.

كما أثبتت النتائج إن إجابات أفراد عينة الدراسة على كافة فقرات بعد دور الإدارة الضريبية في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية جاءت بدور فعال بدرجة مرتفعة ومتوسطات حسابية متقاربة تراوحت ما بين (3.88-3.79).

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لدور الإدارة الضريبية في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية (3.84) ودور فعال بدرجة مرتفعة.

وكذلك إن إجابات أفراد عينة الدراسة على كافة فقرات دور المجتمع الضريبي في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية جاءت بدور فعال بدرجة متوسطة حيث تقاربت المتوسطات الحسابية والتي تراوحت ما بين (3.65-3.57).

كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لدور المجتمع الضريبي في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية (3.60) ودور فعال بدرجة متوسطة. ونتوصل الى ما يلي:

جاءت التشريعات والقانون في المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي في سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية من وجهة نظر المحاسبين العاملين في الهيئة وبمتوسط حسابي بلغ (3.86) ودور فعال بدرجة مرتفعة. في حين

المكلفين من الاطلاع عليها والوصول لها.

- توعية المجتمع الضريبي بأهمية التحاسب الضريبي الإلكتروني ودوره في تحصيل الضرائب وأهمية هذه الضرائب في دعم التنمية المستدامة التي يستند عليها قطاع الخدمات الذي يستهدف خدمة أفراد المجتمع كافة من خلال النشرات والبرامج الثقافية والندوات التوعوية.

References

- Effect of accounting information system on financial performance of firms: A review of literature.
- Hammouri و Abu-Shanab.(2019) . Exploring the factors influencing employees' satisfaction toward e-tax systems .*International Journal of Public Sector Performance Management*.
- Rahman ،Talukde ،Lanrong و Kha . (2019)Why do citizens use e-tax system? Extending the technology continuance theory .*International Journal of Research in Business and Social Science*.
- Salameh ،Fatafta و Al Shawawreh . (2021)The Possibility Of Applying The Tax Accounting System And Its Effectiveness On Electronic Commerce In Jordan.

المحاسبين العاملين في الهيئة وبمتوسط حسابي بلغ (3.60) ودور فعال بدرجة متوسطة.

- ثالثاً: الإدارة الضريبية، جاء بعد الإدارة الضريبية في المرتبة الثانية التي توسطت بعدي التشريعات والقانون والمجتمع الضريبي وبمتوسط حسابي بلغ (3.84) ودور فعال بدرجة مرتفعة وهنا نلاحظ تقارب المتوسطات الحسابية حيث اعتبرت عينة الدراسة كافة الأبعاد ذات دور فعال تراوحت درجة فعاليته ما بين المرتفعة والمتوسطة في تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية.

وجاء المتوسط الحسابي الكلي لكافة أبعاد تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية (3.76) ودور فعال بدرجة مرتفعة.

توصيات الدراسة

- ضرورة إعادة النظر في كافة السبل التي تسرع من تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني الهيئة العامة للضرائب العراقية وتوظيفها.
- الالتزام بالنصوص والتشريعات القانونية عند تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية، وكذلك وضع نصوص التشريعات والقانون على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للضرائب العراقية لكي يتمكن كافة